باب الحذف

والحذف نوعان: مقيس، وغيره.. ويعنون بالمقيس: ذلك المحذوف لعلة تصريفية. وغير المقيس: هو ما ليس كذلك. وقد يطلقون عليه الحذف الاعتباطي[1].

وقد يأتي هذا الحذف رغبة في التخفيف عند الاستثقال والتقاء الساكنين، والقياس لا يخرج عن ثلاث مسائل:

١- تتعلق بالحرف الزائد إذا كان الفعل على وزن «أفعل» فتحذف الهمزة منه في أمثلة مضارعه ومثالي وصفه «الفاعل والمفعول» نحو: يكرم ونكرم وتكرم ومكرم في أكرم، والأصل: يؤكرم وتؤكرم، ومؤكرم ومؤكرم.

وقد جاء على الأصل قول أبي حيان الفقعسي[2]:

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرِمَا(*)

٢- تتعلق بفاء الفعل إذا كان ثلاثيًا، مثال الفاء مفتوح العين فتحذف الفاء في المضارع والأمر والمصدر المبني على فعله وتعوض الهاء من المحذوف فيقال: يعد وتعد وأعد، ويزن ونزن وزن، عدة، وزنة. ومما شذ عن ذلك قولهم: وجل ووحل، فقالوا في المضارع: يَوْجَل وتَوْجَل، وهذه إحدى لغاته، وهي أجودها، وبها ورد القرآن في نحو قوله تعالى: ﴿**قَالُوا لا تَوْجَلْ**﴾ [الحجر: ٥٣] بالبناء للفاعل، لأن الواو لم تقع بين ياء وكسرة فتثبت وهي قراءة الجمهور.

وقرأ الحسن بضم التاء مبنيًا للمفعول من الإيجال، وهناك من يقول في هذا الفعل: يا جل فقلبوا الواو ألفا وإن كانت ساكنة على حد قلبها في ياتعد وياتزن كأنهم كرهوا اجتماع الواو والياء ففروا إلى الألف لانفتاح ما قبلها وبه قرئت الآية

---

(١) شذا العرف ١٦١. (٢) شرح التصريح ٢: ٣٩٦.

(*) البيت قد نسب إلى أبي حيان الفقعسي. وأهل: مستحق وذو أهلية. ويؤكرم: أراد يكرم بالبناء للمجهول وقد جاء به على الأصل ولم يحذف الهمزة كما حذفها أهل اللسان تخفيفًا وذلك ضرورة.

أيضًا على «تاجل» بإبدال الواو ألفًا كما قالوا: تابة في توبة[1]، قالوا: وهي لغة الحجاز فقد حملهم طلب التخفيف على أن قلبوا حرف العلة في هذا الفعل ألفا، وبعضهم قد عزاها إلى بعض قيس[2].

وقالوا: يَبْجَل، فقلبت الواو ياء استثقالا لاجتماع الياء والواو وقد شبهوا ذلك بميت وسيد، وإن لم يكن مثله فوجه الشبه أن اجتماع الواو والياء مما يستثقلون لا سيما إذا تقدمت الياء والواو ولذلك قل يوم ونوح.

وقالوا: يِيْجل بكسر الياء كأنهم لما استثقلوا اجتماع الياء والواو وكرهوا قلبها ياء كما قلبوها في ميت لحجز الحركة بينهما فكسروا الياء ليكون ذلك وسيلة إلى قلب الواو ياء لأن الواو إذا سكنت وانكسر ما قبلها قلبت ياء على حد ميزان وميعاد[3].

٣- متى كان الفعل الماضي ثلاثيًا والعين غير مفتوحها وكانت هي ولامه من جنس واحد وأسند إلى ضمير الرفع المتحرك ففيه ثلاثة أوجه[4]:

١- الإتمام: نحو قوله تعالى: ﴿**فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهْرِهِ**﴾ [الشورى: ٣٣]. وبها قرأ عبد الله والحجدري «فَظَلَلْتُمْ» على الأصل بكسر اللام، والكسر حينئذ قراءة الحجدري[5].

٢- حذف العين منقولة حركتها للفاء نحو: ظِلْتُ، ومِسْتُ، بحذف اللام الأولى من ظللت، والسين الأولى من مسست، ونقل حركتها للفاء، وقد عزاها بعضهم إلى أهل الحجاز[6]، وقرأ أبو حيوة وأبو بكر في رواية العتكي عنه بكسرها، وقد حكاها التوزي عن ابن مسعود وجاءت عن الأعمش[7].

٣- حذف العين غير منقولة حركتها لما قبلها نحو: ظَلْتَ وهي لغة تميم[8] وسليم، وبها قرأ الجمهور في ﴿**فَظَلْتُمْ**﴾ [الواقعة: ٦٥] بفتح الظاء ولام واحدة،

---

(١) شرح المفصل: ١٠: ٦٣.
(٢) البحر ٥: ٤٥٨.
(٣) الخزانة ١: ٢٣٥، وانظر التسهيل ٣١٠، البحر ٥: ٤٥٨، شرح المفصل ١٠: ٣.
(٤) شرح المفصل ١٠: ٦٣، شواذ ابن خالويه ٧١.
(٥) الشواذ ١٥١، البحر ٧: ٢١٢.
(٦) الممتع في التصريف ٦٦.
(٧) البحر ٧: ٢١٢.
(٨) الممتع في التصريف ٦٦، التسهيل ٢٦٠.

وقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ إِلَٰهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ﴾ [طه: ٩٧] فإن كان ثلاثيًا مفتوح العين وجب الإتمام نحو حللتُ، ورددت، ورددنا.

فإن كان الفعل المكسور العين مضارعًا أو أمرًا اتصل بنون النسوة فيجوز فيه الوجهان فقط نحو: يَقْرِرْن، ويقرِن، وأقررْ، وقرْن، لأنه لما اجتمع مثلان وأولهما مكسور حسن كالماضي قال تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] قالوا: وذلك قليل في المضارع والأمر[١].

وهي قراءة الجمهور فإن كان أول المثلين مفتوحًا كما في لغة قررت، أقر، بالكسر في الماضي والفتح في المضارع قبل النقل[٢]، وبالفتح قرأ نافع وعاصم بفتح القاف وهي لغة العرب يقولون «قَرِرْتُ» بالمكان بكسر الراء وبفتح القاف حكاه أبو عبيدة والزجاج وغيرهما، وأنكرها قوم منهم المازني، وقالوا: بكسرالراء من «قرت العين» وبفتحها من القرار، وأصلها: اقررت فحولت كسرة الراء بعد حذفها إلى القاف وبها قرأ ابن عبلة، واقررن بألف الوصل وكسر الراء الأولى[٣].

وقد نقل عنهم أنهم قالوا في أحسست الشيء أحست، وفي مسست مست، وفي ظللت ظلت حذفوا وألقوا الحركة على الفاء، سمع الفراء أحد أعراب بني نمير: ينحطن من الجبل، يريد: ينحططن، فهذا يقوي ذلك[٤].

ومنهم من يقول: حسيت بالشيء، فتبدل من إحدى السينين ياء، وهو أقيس، قال الشاعر:

سِوَى أَنَّ العِنَاقَ مِنَ المَطَايَا حَسَيْنَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ(*)

وقد يروى أحسن على اللغة الأخرى[٥] وسمع الفراء ينحطن في ينحططن.

---

(١) الهمع ٢: ٢١٩.
(٢) شذا العرف ١٦٢.
(٣) حجة القراءات ٥٧٧، البحر ٧: ٢٣٠.
(٤) معاني القرآن ٢: ٣٤٢.
(٥) الجمل الكبرى: ٨٠، شرح المفصل ١٠: ١٥٤، المقتضب: ١: ٣٨٠.

(*) عزي هذا البيت لأبي زبيد الطائي، وقد أنشده ابن يعيش في شرح المفصل: ١٠: ١٥٤، وورد في الجمل الكبرى ٨٠، والمطايا: جمع مطية وهو الظهر للبعير وغيره. والشوس: جمع أشوس وأصله الذي يعرف في نظره الغضب أو الحقد يكون ذلك مع الكبر.. والشاهد في قوله: حسين به: ووجه الاستشهاد حذف العين مع حركتها بعد أن فتحوا الحاء وألقوا حركة العين عليها ولا يجوز حذف السين الأولى مع حركتها وإلا لاجتمع ساكنان الفاء والسين الأخيرة فكان يؤدي إلى تغيير ثان فلذلك قالوا أحست لاغير.

وقد اختلف بعض النحاة في هذا الحذف[1]، فذهب أبو علي الشلوبين إلى أن ذلك مطرد في أمثال هذه الأفعال كأحب واتهم وانحط.

وذهب ابن عصفور وابن الضائع إلى أن ذلك لا يطرد. وكما اختلفوا في اطراد ذلك الحذف أو عدمه اختلفوا في المحذوف من هذه الأفعال: فذهب ابن مالك ومن تابعه إلى أن المحذوف منها هو العين، ومن صور الحذف أيضًا: قول بعض العرب: يستحي في يستحيي، قالوا: والمحذوف إحدى يائيه وهي إما اللام أو العين، وهي لغة تميم، وبها قرأ ابن محيض ورويت عن ابن كثير في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَسْتَحْيِي﴾ [البقرة: ٢٦].

وكذا سائر فروع هذا الفعل من سائر صيغ الماضي، والأمر، والمثنى، والجمع، والمؤنث، والوصف، فيقول التميميون: استحا، استح، يستحيان، يستحون، يستحين، مستح، مستح منه.

أما الحجازيون وسائر العرب فيقولون: يستحيي وكذا سائر فروعه من جميع الصيغ السابقة، فيقولون: استحيي، أستحيي يستحيان، يستحيون، يستحيين، مستحيي، مستحي منه[2].

****

(١) شرح الشافية ٣: ١١٩، الهمع ٢: ٢١٩، الشواذ ٤.

(٢) شرح الشافية ٣: ١١٩، الهمع ٢: ٢١٩، الشواذ ٤.